

Distr.: General
15 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة

الانسجام مع الطبيعة

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٦٧/٢١٤. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية أيضاً إلى رئيسها أن يعقد، في الدورة السابعة والستين للجمعية، جلسة تحاور ثلاثة بشأن الانسجام مع الطبيعة، أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية، في دورتها الثامنة والستين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يتم إدراجه أيضاً كإسهام في مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، آخذاً في اعتباره الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويتضمن التقرير، الذي يركز على تشجيع اتباع نهج اقتصادية مختلفة، في سياق التنمية المستدامة، من أجل بناء أساس أخلاقي للعلاقة بين البشر والأرض، توصيات ملموسة تيسر للدول الأعضاء مواصلة النظر في الموضوع.

* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

170913 160913 13-42906 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٥	ثانياً - التصور الاجتماعي للطبيعة
٦	ثالثاً - نشوء البيئة كمفهوم إنساني
٨	رابعاً - البيئة في جدول الأعمال الدولي
١١	خامساً - التنمية عن طريق التحول البيئي
١٢	سادساً - النمو الاقتصادي كنموذج التنمية الحالي
١٥	سابعاً - بناء نموذج جديد: الانسجام مع الطبيعة
٢١	ثامناً - الخلاصة
٢١	تاسعاً - التوصيات

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٤/٦٧، المعنون "الانسجام مع الطبيعة"، إلى رئيس الجمعية، أن يعقد، أثناء دورتها السابعة والستين، جلسة تحاور عن هذا الموضوع، في إطار الجلستين العامتين للجمعية المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة وأن يقدم إلى الجمعية، في دورتها الثامنة والستين، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار، يتم إدراجه أيضاً كإسهام في مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - وكان الغرض من جلسة التحوار التي عقدتها الجمعية العامة عن الانسجام مع الطبيعة هو بحث مختلف النهج الاقتصادية، في سياق التنمية المستدامة، من أجل بناء أساس أخلاقي أمتن للعلاقة بين البشر والأرض. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، التي تدعو إلى اتباع نهج كلية ومتكاملة في التنمية المستدامة، سلمت الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة بأن "أمننا الأرض" تعبير شائع في عدد من المجتمعات، ولاحظت أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة.

٣ - وفيما يتعلق بالمناقشة الجارية بشأن التنمية المستدامة، ينحو علم الاقتصاد التقليدي الحديث منحى افتراض أن الرفاه البشري يزيد بتراكم البضائع والخدمات بينما يؤكد علم الاقتصاد الإيكولوجي، الذي يسلم بأن تحقيق رفاهنا يتوقف إلى حد كبير على تحقيق التنمية الاقتصادية، على التأثير السلبي لعلاقتنا المختلة مع الطبيعة. ومن ثم يمهد علماء الاقتصاد الإيكولوجي الطريق أمام الاعتراف بأن الاستدامة هدف متعدد الجوانب يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويشير إلى ضرورة كفالة مناعة النظم الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق حفظها والاستثمار فيها.

٤ - وفي ميدان علم الاقتصاد الإيكولوجي، يُقاس استعمال الموارد الطبيعية بمدى الرفاه الجماعي. فعلماء الاقتصاد الإيكولوجي يولون قيمة كبيرة للمجتمعات الصحية المتكاملة مع عالم طبيعي مزدهر، بما في ذلك احترام المساواة بين الأجيال. وقد اعتمد عدد من الدول الأعضاء بالفعل هذا المنظور ويرد في قوانينها اعتراف بحقوق الطبيعة بوصفها ذات أهمية حيوية لتعزيز التنمية المستدامة.

- ٥ - ومن المسلم به عالمياً أن تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يستلزم إشاعة احترام عالمي لنظام الأرض والأنواع التي تعيش فيها، وقبولنا تحمل المسؤولية عن استعادة عافية النظم الإيكولوجية للأرض وسلامتها.
- ٦ - وعلى نحو ما تم الإقرار به في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يتعين اتباع نهج أشمل لنقرر مستقبل خيرنا الجماعي وتنميتنا. وفي السنوات المقبلة، يتعين أن يسترشد تفكيرنا في السياسات الاقتصادية بعلم الاقتصاد الإيكولوجي، بما يكفل تحقيق خيرنا الجماعي.
- ٧ - وقد أكد الأمين العام، في البيان الذي أدلى به أثناء الجلسة التحاورية عن الانسجام مع الطبيعة، أن تغير المناخ مشكلة حقيقية ومتزايدة وأن الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية، الذي كثيراً ما يجرّكه الطمع، يقوّض النظم الإيكولوجية الهشة لكوكب الأرض: بالتنوع البيولوجي آخذ في التلاشي؛ والأنواع تختفي بأعداد متزايدة؛ والممارسات التجارية القصيرة النظر تستنزف الثروات السمكية؛ بل إن درجة الحموضة في المحيطات تشكل خطراً يهدد السلسلة الغذائية البحرية برمّتها.
- ٨ - وإذا أُريد للتنمية أن تكون مستدامة حقاً، ولل بشرية أن تتعايش في علاقة أشمل مع الأرض، فإن من الأهمية بمكان مراعاة النظم الطبيعية وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة. فقد اعترف بهذا في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تناولت هذه المسألة بدءاً بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ووصولاً إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.
- ٩ - وفي الوقت نفسه، علينا أن نواصل العمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية واتخاذ القرارات الاقتصادية الجيدة، وهو أمر سيتعدّد تحقيقه ما لم تُؤخذ جميع التكاليف والفوائد في الاعتبار. فهذه العوامل الخارجية، بما في ذلك استنزاف الموارد البشرية، والآثار التي يخلفها التلوث وتغير المناخ وتلاشي التنوع البيولوجي على الرفاه البشري، لا تُعرف بأهمل تكاليف. وهي من ثم لا تُحتسب في أسعار المنتجات. ولذا فإن تحديد هذه التكلفة في الأسواق سيشكل حافزاً قوياً على التحرك صوب تحقيق الاستدامة، وسيكون أيضاً تصرفاً حكيماً من الناحية الاقتصادية. وإذا قُدّر لذلك أن يحدث، فسيتعين على المجتمع الدولي أن يناقش هذه القضايا ويتخذ من الاستدامة مبدأً هادياً في التنمية.
- ١٠ - وسيتناول الفصل التالي مدى التهميش الذي طال الطبيعة في الخطاب الدولي المتعلق بالبيئة وكيف أن اقتصاد التنمية وميدان علم الاقتصاد قد تطورا دون إيلاء الاعتبار الواجب للطبيعة، مما يجعل تحقيق شكل كلي للتنمية المستدامة أمراً أصعب.

ثانياً - التصور الاجتماعي للطبيعة

١١ - تتراوح المفاهيم عن الطبيعة بين العناصر الأساسية للعالم الطبيعي، الأشجار والأنهار وحياة الحيوانات، وبين كيفية خروج عالمنا إلى حيز الوجود، والعالم الموجود بدون كائنات بشرية أو حضارات إنسانية، والكون الذي يتجاوز نطاق الكوكب الذي نعيش عليه، بكل ما فيه من تعقيد مذهل. والطبيعة تشير إلى الحياة عموماً ووجودها جليّ في كل مكان - في العوالم الميتافيزيقي وتحت الذري والكوني. ووجودها، كمفهوم، قائم منذ بزوغ فجر التاريخ البشري^(١).

١٢ - ويرى معظم المراقبين أنه من الصعب تصور الطبيعة بطريقة بسيطة يمكن تحويلها إلى شيء محسوس. فنظراً لجميع أوجه الترابط بين ما يمكن إدراكه بجواسنا وما لا يمكن تصوّره إلا بالعقل، ستتطلب استعادة الانسجام مع الطبيعة والمحافظة عليه المعرفة ليس من العلماء فحسب، بل أيضاً من الفلاسفة والشعراء وغيرهم من الذين يقدّمون، بفضل ما ينجزونه من دراسات ويتمتعون به من خيال وحُدس وقدرات على الكشف ومظاهر إلهام روحية، نظرة متعمقة في القيمة الجوهرية للطبيعة.

١٣ - وقد أوضح الفيلسوف الراحل رونالد دوركين، في كتابه الأخير، أن ما نسميه الطبيعة، أي الكون كله وأجزائه كافة، إنما هو شيء ذو قيمة جوهرية ومصدر إعجاب. فالطبيعة هي وعاء حياتنا المادية ومغذّيتها، إذ تضيف قيمة سامية على ما يمكن أن يبدو، لولا ذلك، عابراً أو ميتاً^(٢).

١٤ - ومن الصعب وضع تعريف ملموس للطبيعة بسبب الترابط الشديد لأبعادها المادية وغير المحسوسة. فقد حاول الفلاسفة والشعراء استحضار معنى للطبيعة ومع ذلك لا تزال مغلفة بستار من الغموض والسحر. وعلى المجتمع الدولي، مع تنامي معارفه وإدراكه، وبروحه وتفكيره العقلاني، أن يبحث عن سبل لشفاء كوكب الأرض.

١٥ - ولا يزال ثمة أمل في رفع الضرر الذي أصاب الأرض، بل إن الأمل معقود على علم الإيكولوجيا، الذي يتناول عالم الجماد والعالم البشري على حد سواء. فقد تلاشى كل فرق وجودي بين ما كان يُسمّى مملكات الجماد والنبات والحيوان والإنسان: فنطاق فكرة الإيكولوجيا نطاق عالمي المنحى.

(١) "Nature: the Lost Sheep in the World Debate on the Environment"، Barbara Baudot، محاضرة أُلقيت في معهد نيوهامشر للدراسات السياسية، كلية سانت أنسيلم (نيسان/أبريل ٢٠١٣)، وفي كلية فليتشر للحقوق والدبلوماسية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) (غير منشورة).

(٢) انظر Ronald Dworkin, *Religion without God*, Harvard University Press, 2013.

١٦ - وفي أوائل السبعينات، أصدر أربي نايس، من جامعة أوصلو، وهو أحد الآباء المؤسسين للفلسفة البيئية والرجل الذي سكَّ مصطلح "الإيكولوجيا المتعمقة"، بحثاً قصيراً بعنوان "الضحل والعميق: حركة الإيكولوجيا الطويلة المدى" (The Shallow and the Deep: the Long Range Ecology Movement)، الذي أشار فيه إلى وجود حركتين إيكولوجيتين. أما الأولى فتعنى أساساً بالتلوث واستنفاد الموارد الطبيعية وفائدة الأرض بالنسبة للإنسان (مذهب مركزية الكائن البشري)؛ وتعنى الثانية بثناء العالم الطبيعي وتنوعه وقيمتة الجوهرية - فهذه هي الإيكولوجيا المتعمقة.

١٧ - وفكرة الإيكولوجيا المتعمقة متجذرة في المفهوم الأساسي القائل بأن لكل شيء حي، حيواناً ونباتاً، حقاً متساوياً في العيش والنمو. فقد جاء فيما ذكره السيد نايس، في إحدى مقالاته الأخيرة، التي نُشرت قبل وفاته في عام ٢٠٠٩ وعمره ٩٦ عاماً أننا:

"نعيش فوق كوكب صغير غاية في الجمال، لكن وجودنا البشري مهدد. فإذا أردنا البقاء، علينا أن نتعلم كيف نفكر بأسلوب مختلف. ولا بد أن يظل التفكير للمستقبل وفيما للطبيعة. ويجب أن يشمل جميع البشر والكائنات الحية، لأن لكل شيء حي، في حد ذاته، قيمة".

ثالثاً - نشوء البيئة كمفهوم إنساني

١٨ - البيئة مفهوم حديث العهد نسبياً يعود إلى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، مع نمو التصنيع وتحديث الاقتصاد العالمي. وهكذا، يُنظر إلى الطبيعة والموارد التي توفرها في إطار نفعي، بوصفها مواد خام نستخدمها. و "البيئة" باعتبارها مفهوماً لها مضامين سياسية أقوى من "الطبيعة"، وقد تم وضع نظرتنا إلى الطبيعة جانباً، في ظل هذا المفهوم، والتسليم بالطبيعة.

١٩ - ومع ذلك، شجعت القيم المرتبطة بالمحافظة على الطبيعة على وجه التحديد على الاعتراف بأن الاستغلال التجاري للعالم الطبيعي أمر ضار. ويمكن أن تكون الطبيعة مصدر إلهام لتقدير قيمة سعادة الروح البشرية ورضاها. وعلاوة على ذلك، فإن قبول الطبيعة بوصفها مصدر الحياة، أو الحياة نفسها، يجعلنا ندرك أنه لا يمكن حمايتها بطريقة مجزأة.

٢٠ - وفي القرن التاسع عشر، وثق العديد من المفكرين والشخصيات السياسية، شرقاً وغرباً، تقديرهم للقيمة المتأصلة للطبيعة. وجرى تناول ما قاموا به من عمل بالتفصيل في التقارير السابقة للأمم العام عن الانسجام مع الطبيعة (A/65/314 و A/66/302 و A/67/317). وقد حذروا في بداية الثورة الصناعية من أن التغيرات السريعة في التكنولوجيا

الزراعية والصناعية تشكل تهديدات خطيرة ليس فقط على نوعية الحياة على هذا الكوكب، بل وعلى الحضارة الإنسانية نفسها.

٢١ - وتنبأ ماكس وير، عالم الاجتماع الألماني، بزوال عام للسحر في الحقبة الصناعية الحديثة لا سيما في الحضارة الغربية. وكما جاء على لسان ريتشارد جينكيتز، فإن زوال السحر يعني أن "الجنس البشري يعتقد أنه يمكنه، من حيث المبدأ، السيطرة على جميع الأشياء بواسطة التدبير"^(٣). وزوال السحر هو نتيجة لتطور العلم والتكنولوجيا حيث تحولت الطبيعة بفضلها إلى أداة لتحسين أحوال البشر والتنمية المادية.

٢٢ - ومما ضاعف من زوال السحر على نطاق واسع هو الإدراك بأن بعض القطاعات السكانية، ولا سيما سكان المدن، يعانون من "اضطراب نقص الطبيعة". فقد نشأ العديد من سكان المدن، في ظل عدم تعرضهم للطبيعة واختلاطهم بها، ودون احتكاك كاف بعظمة العالم الطبيعي أو معرفة تعقيداته وعجائبه المتعددة المستويات، وهذه الحالة تثير شواغل خطيرة بالنسبة للمستقبل.

٢٣ - ويرى ريتشارد لوف، الصحفي ومؤسس شبكة الأطفال والطبيعة، الذي صاغ مفهوم "اضطراب نقص الطبيعة" أن العديد من الأطفال عرضة لهذا الاضطراب، الذي من المرجح أن يطرح مشكلة أكبر مستقبلاً:

"إن زيادة وتيرة انفصال الأطفال عن الخبرات المباشرة بالطبيعة، في العقود الثلاثة الماضية تقريبا، لها آثار عميقة، ليس فقط على صحة الأجيال المقبلة ولكن بالنسبة لصحة الأرض ذاتها"^(٤).

٢٤ - ويمكن ملاحظة أعراض هذا الاضطراب ليس في البلدان المتقدمة النمو فحسب، ولكن في البلدان النامية أيضا. فلا ريب أن العديد من أقوى المدافعين عن البيئة هم أولئك الذين كان لهم حظ وافر من التعرض إلى عجائب البيئة الطبيعية في مرحلة الطفولة.

٢٥ - وهناك مبادرات مطروحة لتعزيز سبل العيش المستدام من خلال تنظيم الحياة البشرية لتشجيع على التكيف الإيكولوجي، وذلك من أجل التصدي لتجاوزات المجتمع المعاصر، على النحو المبين في أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. وتأتي فكرة "المدن الانتقالية"، التي طرحتها لويز روني وكاثرين دون، ردا على استغلال الموارد الطبيعية دون هوادة، وتوفير

(٣) انظر: Richard Jenkins, Disenchantment, Enchantment and Re-Enchantment: Max Weber at the Millennium, *Mind and Matter*, vol. 10, No. 2, 2012.

(٤) انظر: Richard Louv, *Last Child in the Woods: Saving Our Children from Nature-Deficit Disorder* 2005.

بديلاً يقدم مجتمعات أصغر ومحلية النطاق أقل اعتماداً على سلاسل التوريد الطويلة والوقود الأحفوري. وتتفاوت الفكرة التي تستند إليها مبادرات المدن الانتقالية، ولكنها تهدف عامة إلى دحض الفكرة القائلة بضرورة ألا يستمر النمو بوصفه الهدف الوحيد من الخيارات الاقتصادية، وإلى دعم الجهود المحلية والمجتمعية المشتركة في مجال الإنتاج والطاقة النظيفة التي تعزز العلاقات المجتمعية وتحفز الرفاه والعدالة الاجتماعية والقدرة على التكيف. وتكشف هذه المبادرات بوضوح تزايد الإدراك بضرورة شمولية السياسات الاقتصادية ومراعاتها للبيئة.

٢٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٣، تم تحديد أكثر من ١٠٠٠ من مبادرات المدن الانتقالية في ٤٣ بلداً مختلفاً^(٥). ووضعت بعض المبادرات، من قبيل خطة عمل كينسيل لنسب استخدام الطاقة لعام ٢٠٢١، التي أعدها طلاب كلية كينسيل للتعليم المتقدم، الخطوات العملية والمفصلة المؤدية إلى زيادة السبل المستدامة لكسب الرزق، ولا سيما في ميادين الحد من الطاقة والوقود الأحفوري، والغذاء والتعليم.

٢٧ - ويتضح مما سبق إمكانية التوصل إلى حلول عملية للمسائل الراهنة، والتحول من مجتمع مستهلك إلى أسلوب حياة مستدام وأوسع نطاقاً وموجهاً نحو المجتمع ومنسجماً مع الطبيعة.

رابعاً - البيئة في جدول الأعمال الدولي

٢٨ - أدرج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عقد في ستوكهولم في حزيران/يونيه ١٩٧٢، البيئة على جدول الأعمال الدولي. واقترحت السويد لأول مرة عقد المؤتمر في وقت ازداد فيه القلق من الأمطار الحمضية والتلوث في بحر البلطيق وارتفاع مستويات مبيدات الآفات والمعادن الثقيلة في الأسماك والطيور، وفي وقت تبينت فيه الآثار العابرة للحدود للنفايات الصناعية. واكتشفت البلدان أن بيناتها ليست مكثفة ذاتياً، وأنها تأثرت من الإجراءات التي يتخذها الآخرون في جميع أنحاء العالم.

٢٩ - وتتناول المفاوضات الدولية الجوانب المختلفة المادية والاجتماعية والسياسية للبيئة، وبالتالي تخضع للتقييم التجريبي ويمكن قياس تقدمها المحرز. وتتوسع الآراء العالمية المختلفة الثلاثة التالية بشأن استخدام مصطلح "البيئة" في شرح الواقع السياسي.

(٥) انظر: <http://www.transitionnetwork.org>.

البيئة: المناطق المحيطة بنا

٣٠ - لم يكن استخدام مصطلح البيئة بالإشارة إلى الأشياء أو الأقاليم شائعاً قبل القرن التاسع عشر، وكان يُستخدم آنذاك للإعراب عن التقدير الجمالي للمناطق المحيطة فحسب. ولم يستخدم للتعبير عن القلق إزاء استنفاد الموارد والتلوث إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. ومن الناحية السياسية، يتجلى هذا المفهوم حالياً في النزعة البيئية، بتعريفها الوارد في معجم أكسفورد للبيئة والمحافظة على الطبيعة بوصفه "الاهتمام بالحفاظ على البيئة، ولا سيما من آثار التلوث؛ والسياسة والسياسات المرتبطة بهذا". وبالتالي، تشير البيئة، من الناحية العلمية، إلى الظروف الطبيعية والكيميائية والأحيائية المحيطة بالكائن الحي.

البيئة: إجمالي الأحوال الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على حياة الفرد أو الجماعة المحلية (مترجمة في هذا السياق لتعني نهجاً إغائياً مستداماً إزاء السلام والعدالة والبيئة)

٣١ - وكان هذا النهج شائع الاستخدام في القرن التاسع عشر، وإن لم يكن بشكل صريح في عالم السياسة البيئية العصرية. ويميز هذا النهج بين الخطاب الذي يركز على التغييرات في الموارد الطبيعية والمحيط الحيوي في البلدان الصناعية وذلك الخطاب الذي بدأ العمل به في إطار الحوار بين الشمال والجنوب. وقد تم تكريس هذا النهج في المبدأ ١ من إعلان ستوكهولم الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢:

"للإنسان الحق الأساسي في الحرية والمساواة والظروف الملائمة للحياة في بيئة من النوع الذي يسمح بالحياة في كرامة وصلاح، ويتحمل المسؤولية الجلييلة عن حماية البيئة وتحسينها للأجيال الحالية والمقبلة".

٣٢ - وفي وقت لاحق، ارتبطت التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ارتباطاً لا ينفصم بالمناقشات المتعلقة بالسياسات البيئية الدولية. وتوجد في فكرة التنمية المستدامة، التي تربط حماية البيئة بالتقدم الاجتماعي - الاقتصادي المحرز في وضع استراتيجية من أجل التغيير يتضافر فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات ومواءمة التنمية التكنولوجية والتغيير المؤسسي لتعزيز إمكانيات المجتمع الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

البيئة: تحدد العوامل الطبيعية والكيميائية والأحيائية التي تؤثر على الكائنات أو الوسط الإيكولوجي شكله ووظائفه في نهاية المطاف

٣٣ - يستند المنظور الثالث إلى رؤية إيكولوجية للبيئة وهذا الفهم مستمد من مفاهيم الإيكولوجيا، التي لم تنشأ إلا في أواخر القرن التاسع عشر. ويرد هذا الرأي في تعريف الإيكولوجيا الذي يورده معجم أكسفورد للبيئة والمحافظة على الطبيعة الذي يعرف

الإيكولوجيا بأنها علم اقتصاد الحيوانات والنباتات، هذا الفرع من البيولوجيا الذي يتناول علاقات الكائنات الحية بالمناطق المحيطة بها وموائلها وأساليب حياتها. وتضع هذه الرؤية سكان الأرض والبيئة في إطار علاقة تكافلية يجب الحفاظ عليها.

٣٤ - وهكذا، ظهرت طائفة جديدة من المشاكل، وهي "القضايا العالمية". وكان مؤتمر ستوكهولم مقدمة لسلسلة من اجتماعات مهمة عقدتها الأمم المتحدة خلال السبعينات التي أقرت بأن الشواغل والحالات الوطنية مترابطة، وأن هذا العالم المترابط يعمل في إطار عدد من القيود المشتركة.

٣٥ - ولم تبدأ الحكومات في الاعتراف بأن النمو المستمر لا يتوقف على تكوين رأس المال أو الأيدي العاملة الماهرة فحسب، ولكن أيضا على توافر عالم طبيعي (أو "موارد" طبيعية) قادر على البقاء في الأجل الطويل، إلا خلال السبعينات، في ظل الأثر الإضافي للأزمة النفطية. وتصف غرو هارلم برونتلاند، في سياق عرضها لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى الجمعية العامة في عام ١٩٨٧، البيئة بأنها المكان الذي نقيم فيه جميعا؛ والتنمية بأنها ما نقوم به جميعا في محاولة لتحسين نصيبنا داخل ذلك الموئل^(٦). وجمع وصفها للبيئة كلا من الاقتصاد والإيكولوجيا.

٣٦ - وعكف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في ١٩٩٢، على وضع نهج برنامجي إزاء مواصلة التنمية المستدامة والسليمة بيئيا من خلال اعتماد جدول أعمال القرن ٢١. وترد المبادئ الكامنة وراء جدول أعمال القرن ٢١ في ميثاق الأرض، الذي "يهدف إلى إلهام جميع الشعوب بالاعتماد المتبادل العالمي وتقاسم المسؤوليات عن صلاح الأسرة البشرية، ومجتمع الحياة الأرحب، والأجيال المقبلة"^(٧). ومع ذلك، ظل البشر في الوثيقة الختامية للمؤتمر في صميم فكرة البيئة.

٣٧ - وكان مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، المنعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، هو المؤتمر الدولي الهام التالي الذي تناول البيئة، وكررت فيه الدول الأعضاء أن بقاء البشرية يتوقف على وجود بيئة صحية.

٣٨ - وبعد مرور عشر سنوات، كانت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ بمثابة إعادة تأكيد على هذا النهج إزاء تحقيق التنمية المستدامة، مع الاعتراف بضرورة أن تستند إلى الاعتبارات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأكدت الوثيقة من جديد على منظور للبيئة مركزه الإنسان.

(٦) انظر: A/42/427، المرفق.

(٧) انظر: <http://www.earthcharterinaction.org>.

خامسا - التنمية عن طريق التحول البيئي

٣٩ - عن طريق عملية التنمية، يجري تعزيز الإمكانيات الكامنة في الشيء أو الكائن وتحسينها. وفي الربع الأخير من القرن الثامن عشر، استخدم يوستوس موزر، المؤسس المحافظ للتاريخ الاجتماعي، الكلمة الألمانية Entwicklung (التنمية) لوصف العملية التدريجية للتغيير الاجتماعي.

٤٠ - وفي أوائل القرن التاسع عشر، بدأ استخدام كلمة Entwicklung كفعل مطاوع. وأصبحت التنمية الذاتية شائعة، وأصبحت التنمية محور أعمال كارل ماركس، الذي وصفها بأنها عملية تاريخية تتبع نفس الطريقة التي تتبعها القوانين الطبيعية. وإلى حد ما، تشابك مفهوم التاريخ لدى هيغل ونظرية التطور لدى داروين لتشكيل مفهوم التنمية الذي نعرفه اليوم.

٤١ - وأصبحت التنمية قوة شديدة، يستخدمها الساسة لتحفيز نمط الإنتاج الصناعي. وجاءت التنمية لتعريف نهج تسلسلي إزاء التطور الاجتماعي.

٤٢ - ووضعت المنشورات الإنكليزية في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر التنمية في سياق النشوء والارتقاء واستخدم عدد من المؤلفين عبارة النشوء والارتقاء في عناوين مؤلفاتهم، رغم أنهم ظلوا يستخدمون كلمة التنمية في نصوصهم كمصطلح رئيسي.

٤٣ - ومع بداية القرن العشرين، شاع استخدام المصطلح بمعنى جديد. فأصبحت "التنمية الحضرية"، منذ ذلك الحين، تمثل طريقة معينة لتغيير مظهر ضواحي المدن، استنادا إلى الإنتاج الصناعي المكثف والمتجانس للمناطق الحضرية.

٤٤ - وطوال هذا القرن، غيرت المعاني المرتبطة بمفهوم التنمية الحضرية والتنمية الاستعمارية معنى التنمية، وهي اليوم كلمة يتوقف مدلولها على السياق المعين الذي تستخدم فيه.

٤٥ - ولا يمكن أن تنفصل التنمية عن الكلمات التي نشأت معها، أي النمو والتطور والنضج. كما لا يمكن لمن يستخدمون هذه الكلمة في أيامنا هذه أن يتحرروا من تشابك المعاني التي تترك في كلامهم وفكرهم وعملهم قدرا من انعدام الرؤية. وتدل الكلمة على أن مجتمعا من المجتمعات أو فردا من الأفراد يجيد العمل لأن هناك ما يدل على تقدمه طبقا لقانون لازم وحتمي وشامل نحو تحقيق هدف منشود. واليوم تحتفظ التنمية بهذا المعنى الذي نحتة إرنست هيكل قبل قرن من الزمن: "إن التنمية هي، من الآن فصاعدا، الكلمة السحرية

التي سنكشف بها كل الأسرار التي تحيط بنا، أو على الأقل هي الكلمة التي سنهتدي بها إلى كشفها“^(٨).

٤٦ - وبالنسبة لثلثي سكان الأرض، يشكل هذا المعنى الإيجابي لكلمة التنمية، الذي رسخت جذوره بعد قرنين من مفهومه الاجتماعي، تذكرة بالظروف غير المستحبة والمهينة التي يعيش فيها حاليا العديد من المجتمعات. وتميل المجتمعات، في محاولتها الإفلات من هذه الظروف، إلى السعي للانضمام إلى نظام الإنتاج والاستهلاك الجماعي.

سادسا - النمو الاقتصادي كنموذج التنمية الحالي

٤٧ - يعود أصل كلمة اقتصاد إلى الكلمة اليونانية oikonomos، الذي يدبر أمور الأسرة المعيشية، المشتقة من كلمة oikos ”مزل“ وكلمة nemein ”تدبير“. ومن كلمة oikonomos، اشتقت كلمة oikonomi التي لم تكن تعني ”تدبير أمور الأسرة المعيشية أو الأسرة“ فحسب بل كانت تتضمن أيضا مفاهيم ”التوفير“ و ”التوجيه“ و ”الإدارة“ و ”الترتيب“ و ”الإيرادات العامة للدولة“. وأول استخدام مسجل لكلمة اقتصاد، ورد في كتاب يحتمل أنه مؤلف في عام ١٤٤٠، يصف ”إدارة الشؤون الاقتصادية“ لدير في هذه الحالة. واليوم، تستخدم كلمة ”اقتصاد“ في معظم الأحيان للإشارة إلى نظام اقتصادي كلاسيكي حديث لبلد أو لمنطقة، ولم تتطور هذه الفكرة حتى حلول القرن التاسع عشر أو القرن العشرين.

٤٨ - وعلى مر القرون، ضاق معنى التنمية تدريجيا وبات يقتصر على النمو الاقتصادي. وأول من اقترح الفكرة التي مفادها أن التنمية عبارة عن نمو دخل الفرد في المناطق المتخلفة اقتصادياً هو آرثر لويس في عام ١٩٤٤ وأدرجت في ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٧.

٤٩ - ويعكس قول لويس المأثور في عام ١٩٥٥ بأن ”موضوعنا هو النمو وليس التوزيع“ التركيز الرئيسي على النمو الاقتصادي الذي كان يطغى على ميدان التفكير الإنمائي برمته. وفي عام ١٩٥٧، كتب بول باران، وهو أخصائي ذو نفوذ في مجال اقتصاد التنمية، في موضوع الاقتصاد السياسي للنمو وعرف النمو أو التنمية بأنه زيادة نصيب الفرد من إنتاج السلع المادية.

Wolfgang Sachs, eds., “The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power”, Zed Press, (٨)

.2012

٥٠ - وتناول عقد الأمم المتحدة الإنمائي الأول في الستينات الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية كل على حدة، ولكن حدث تغيير بالنسبة لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني في السبعينات، الذي دعا إلى اتباع نهج موحد في التنمية والتخطيط يراعي العنصرين الاقتصادي والاجتماعي مراعاة كاملة في صياغة السياسات والبرامج.

٥١ - ورغم ما تقدم، شهدت السبعينات تطورا بطيئا في الاتجاه المعاكس، أي التشتت. فقد وضعت في المقدمة قضايا رئيسية كالبيئة والسكان والجوع والمرأة والعمالة، على التوالي. وجرت متابعة كل قضية في مسار مستقل، مع تركيز اهتمام المؤسسات العامة والخاصة عليها.

٥٢ - وظلت مسألة وضع مبدأ يوحد جميع المسارات مطروحة في جبهة أخرى. وفي عام ١٩٧٤، شدد إعلان كوكويوك على أنه لا ينبغي أن يكون الغرض من التنمية تنمية الأشياء وإنما تنمية الإنسان. ويفيد الإعلان بأن أي عملية إنمائية لا تؤدي إلى تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية من الغذاء أو المأوى أو التعليم أو العمالة أو الصحة - أو أنها، أسوأ من ذلك، تعيق تلبية هذه الاحتياجات - إنما هي استخفاف بفكرة التنمية. وجرى توسيع نطاق بعض هذه الأفكار في مقترحات مؤسسة داغ همرشولد، التي اقترحت عام ١٩٧٥ طريقة أخرى للتنمية، أي تنمية تركز على البشر^(٩).

٥٣ - وسمي العقد التالي، وهو عقد الثمانينات، "العقد الضائع للتنمية". فبالنسبة للعديد من البلدان، كانت "عملية التكيف" تعني التخلي عن الإنجازات السابقة أو تفكيكها باسم التنمية، التي كانت مفهومة بطريقة ضيقة. وبحلول عام ١٩٨٥، بدا أن عهد ما بعد التنمية يلوح في الأفق^(٨). وبعد ٢٨ عاما، نادى بوضع خطة للتنمية الجديدة، ألا وهي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٤ - وعلى العكس، شهدت التسعينات ميلاد روح إنمائية جديدة جرت في مسارين يتميز بعضهما عن بعض بوضوح. ففي الشمال، دعت إلى إعادة التنمية، أي إعادة تنمية القطاعات الضعيفة التنمية أو التي بطل عهدها. وفي الشمال أيضا، استحوذت السرعة التي يمكن بها تدمير أو تفكيك أو استبدال ما سبقت تنميته والظروف التي يمكن أن يتم فيها التدمير (مثل المنشآت النووية ومبيدات الآفات السامة) على اهتمام الجمهور. أما في الجنوب، فتتطلب إعادة التنمية أيضا تفكيك مخلفات ما يسمى عملية التكيف.

(٩) انظر The Cocoyoc Declaration adopted at the United Nations Environment Programme/United Nations Conference on Trade and Development Symposium on Patterns of Resource Use, Environment and Development Strategies Series A/C.2/292, 8 to 12 October 1974, UNEP

٥٥ - ومن الناحيتين المفاهيمية والسياسية، أخذت إعادة التنمية شكل التنمية المستدامة حسب تعريفها الوارد في التقرير المذكور أعلاه للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك". ولكن غالباً ما تُفهم التنمية المستدامة، بتفسيرها الشائع، كاستراتيجية لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي وليس لدعم ازدهار واستمرار حياة اجتماعية وطبيعية ذات تنوع غير متناه. ولم تكن التنمية المستدامة، كما كانت مفهومة في البداية، تأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الكلية والقدرة على التكيف والإنصاف، ولكن كان ثمة فشل في تفعيل صيغة للتنمية المستدامة تشمل هذه المفاهيم الأساسية. ويعود ذلك في المقام الأول إلى أننا احتفظنا بنماذج للنمو الاقتصادي تتجاهل هذه المبادئ وتغفل تكاليف السلع والخدمات في المستقبل على أساس منفعتها في السوق الحالية. وذلك تجاهل لما توفره الطبيعة لنا وللأجيال القادمة من قيم لا تُعد ولا تُحصى.

٥٦ - ورأى الآباء المؤسسون لعلم الاقتصاد في الندرة، التي توحى بالنقص والحاجة وعدم الكفاية والتقشف، حجر الأساس لمفاهيمهم الاقتصادية النظرية.

٥٧ - ووضع علماء الاقتصاد "قانون الندرة" للإشارة إلى الافتراض التقني بأن احتياجات الإنسان كبيرة، إن لم نقل لا نهائية، في حين أن وسائله محدودة وإن كانت قابلة للتحسين. وهذا الافتراض يعني ضمناً وجود خيارات فيما يتعلق بتوزيع الوسائل (الموارد). وهذه الحقيقة تحدد مشكلة اقتصادية يقترح علماء الاقتصاد حلاً لها عن طريق السوق^(٨).

٥٨ - وأحد العيوب الرئيسية لنظام السوق الحالي، كما شرحها إيان مايسون، مدير مدرسة العلوم الاقتصادية في لندن، عدم الاكتراث بأهمية عوامل إنتاج رئيسية، مثل الأرض. وليس الأمر كذلك إطلاقاً، حيث إن الثروة المادية، أي الأشياء التي نستخدمها لإرضاء الرغبات المادية فضلاً عن الاحتياجات من الغذاء والملبس والمأوى، ليس لها إلا مصدر مشترك واحد: إن الجهد الإنساني المبذول على الأرض هو الذي ينتجها كلها. ويعود أصل كل ذرة من المواد التي نستخدمها الإنسان للإنتاج والاستهلاك إلى الأرض. وكان ذلك معروفاً في قديم الزمان، وما زال الكثير من ثقافات السكان الأصليين يتصورون الأمر بنفس الطريقة اليوم^(٩).

٥٩ - ولا يتجلى ذلك في أي قطاع أكثر مما يتجلى في قطاع إنتاج الأغذية. وعلى حد قول فريق العمل المعني بالتحتات والتكنولوجيا والتركيبة، فإننا قد تأثرنا بالافتراض الذي مفاده أن النموذج الغربي السائد لإنتاج واستهلاك الأغذية، أي سلاسل الغذاء الصناعية، لا يستغنى

(١٠) Ian Mason, "One World, One Wealth: Economics, Justice and Rights for Nature", third interactive dialogue on Harmony with Nature, 22 April 2013 (www.harmonywithnatureun.org)

عنه ويشكل حلاً لمسألة الأمن الغذائي. وأدى ذلك إلى ارتفاع حاد في استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان، وتفشي ظاهرة السمنة والحاجة إلى الأسمدة ومبيدات الآفات التي تؤدي الإنسان وتلحق الضرر بالطبيعة. ولا يلاحظ معظم الناس أنه لا ينتج سوى ٣٠ في المائة من مجموع الغذاء المستهلك عن طريق سلاسل الغذاء الصناعية، في حين ينتج صغار المزارعين نسبة ٧٠ في المائة المتبقية^(١١). وينبغي أن يدفعنا ذلك إلى التفكير في أفضل سبل لتحقيق الأمن الغذائي.

سابعاً - بناء نموذج جديد: الانسجام مع الطبيعة

٦٠ - يتمثل جانب هام في بناء نموذج جديد في إعادة تعريف احتياجات البشر، والاعتراف بالحاجة إلى تجاوز السعي غير المستدام إلى النمو الاقتصادي المتزايد دوماً دون مراعاة للتنمية الاجتماعية وللطبيعة. ويعني الانسجام مع الطبيعة ألا يفترض الناس أن لديهم موارد أو وسائل غير محدودة. وعلينا بالأحرى أن نقر بأن ثمة حدوداً للنمو في كوكب محدود. وقد قيل ذلك لأول مرة من قبل دونيلا ميدوز وآخرين في عام ١٩٧٢، ويجد هذا القول صدقاً لدى اقتصاديين إيكولوجيين اليوم.

٦١ - ويدعو الانسجام مع الطبيعة أيضاً إلى إعادة الاعتبار إلى الروح الإنسانية - مفهوم الكلية - وإلى أهمية هذا المفهوم كأحد عوامل السعي إلى أسلوب حياة يحترم حقوق الطبيعة. ويجب أن تحترم أساليب الحياة الإنسانية الحدود الإيكولوجية وحدود الطبيعة. وهذا معناه اعتماد نموذج جديد يتضمن علاقات منسجمة مع الطبيعة.

٦٢ - ويحتاج الإسهام في حماية البيئة إلى تطوير آلات ذات كفاءة في استخدام الوقود، وإجراء تحقيقات لتقييم المخاطر البيئية، واستعراض العمليات الطبيعية عن كثب، واتخاذ إجراءات أخرى ترمي إلى كفاءة المزيد من الاستدامة. وبالرغم من أهمية هذه المبادرات، فإنه يجب الإقرار مع ذلك بما يلزم المجتمعات من اتجاه إلى استغلال الطبيعة، وبأن هذا الاستغلال يستهدف فحسب تعزيز النمو دون إيلاء الاعتبار الواجب لآثار هذا النمو على صلاح الأجيال الحالية والمقبلة. أما الدعوات إلى تأمين بقاء كوكب الأرض، فهي ترمي بالأحرى، عند التمعن في المسألة، إلى كفاءة بقاء السوق.

(١١) ETC Group, "Who Will Feed Us?: Questions for the Food and climate crises, Communique No. 102, (١١) November 2009 (www.etcgroup.org)

٦٣ - وينبغي لإجراءاتنا العملية الرامية إلى تعزيز الاستدامة أن تندرج ضمن إطار اقتصاد جديد يعالج أوجه إخفاق السوق التي أهملت الآثار الإيكولوجية وأفضت إلى زيادة تدهور الطبيعة علاوة على تدهور صلاح الكثير من السكان في العالم كله.

٦٤ - ويجب لأي نموذج لاقتصاد جديد أن يتجاوز الاقتصاد الكلاسيكي الحديث والبيئي، وأن يسترشد عوضاً عن ذلك بمفاهيم الإيكولوجيا المتعمقة، وحقوق الطبيعة، ونظرية النظم^(١٢). وينبغي لخدمة الطبيعة وللإقرار بأهميتها الكامنة أن يكونا جزءاً من أسس نموذج اقتصادي جديد يجب أن يراعي التفاعل الدينامي المعقد بين جميع محركات الاستدامة، بما فيها العدالة، والإنصاف، وحقوق جميع مواطني العالم، والعالم الطبيعي الذي يستمدون منه وجودهم.

٦٥ - ومثلما لاحظ إيان ماسون في البيان الذي أدلى به في الحوار التفاعلي الثالث بشأن الانسجام مع الطبيعة^(١٠)، فإن الاقتصاد، حسماً يفهم حالياً، ينتج الكثير من أوجه الظلم، بما في ذلك التراكم الهائل للثروة بجوار تفشي الفقر، والتدمير المنتظم للبيئة الطبيعية بغرض الإبقاء على هوامش الربح. ويدعو ذلك إلى المراجعة الشاملة للفهم الراهن للاقتصاد، والإقرار بواقع أن فرضية النمو الاقتصادي اللامحدود ليست ممكنة في عالم محدود. وثمة حاجة إلى إعادة توجيه نظامنا الاقتصادي بحيث يخدم الناس وكوكب الأرض على نحو أفضل، عملاً بما يوصي به الاقتصاديون الإيكولوجيون. وأوصى السيد ماسون أيضاً باعتماد مبدأ واجب العناية بالطبيعة وعناية الناس ببعضهم بعضاً كعقيدة في صميم الاقتصاد الأخلاقي، وتطبيق هذه العقيدة من خلال الإقرار بحقوق الطبيعة وتعزيزها، على نفس شاكلة إنفاذنا لحقوق الإنسان^(١١).

٦٦ - وقد ثبت جيداً أن الإضرار بقدرة الطبيعة المتأصلة فيها على التجدد لا يحدث فقط مباشرة من خلال الإفراط في استغلال عنصر معين من العالم الطبيعي، ولكنه قد يحدث أيضاً بصورة غير مباشرة عن طريق الضرر الذي يلحق بعناصر طبيعية أخرى ذات صلة من خلال عمليات إيكولوجية. فعلى سبيل المثال، فإن التكسير الهيدرولي، الذي يشار إليه عادة باسم "fracking"، هو عملية الحفر وحقن سوائل في الأرض تحت ضغط عالٍ لكسر الصخور الطفلية حتى ينطلق الغاز الطبيعي الذي بداخلها. ويتطلب كل بئر من آبار الغاز في المتوسط ٤٠٠ شاحنة لنقل المياه والإمدادات من وإلى كل بئر. ويقتضي الأمر ما بين مليون

(١٢) انظر Arne Naess, *The Ecology of Wisdom: Writings by Arne Naess*, Counterpoint Press, 2008; Robert Frazier Nash, *The Rights of Nature: A History of Environmental Ethics*, University of Wisconsin Press, 1989; and Donella H. Meadows, *Thinking in Systems*, Chelsea Green Publishing, 2008.

و ٨ ملايين غالون من المياه لإتمام كل عملية تكسير. وتخلط المياه المخلوبة بالرمال والمواد الكيميائية لصنع سائل التكسير. وفي أثناء كل عملية، يُستخدم حوالي ٤٠.٠٠٠ جالون من المواد الكيميائية. ويُستخدم ما يصل إلى ٦٠٠ مادة كيميائية في صنع سائل التكسير، بما في ذلك المواد المسببة للسرطان أو السموم، مثل الرصاص واليورانيوم والزرنيق. وبالرغم من الاحتياطات الهندسية، فإن تلوث المياه الجوفية قد تم توثيقه بالفعل نتيجة لأنشطة التكسير، وهذا يهدد بتضاؤل إمدادات المياه العذبة.

٦٧ - وفي السنوات الأخيرة، وفي ضوء هذه الأنشطة الواسعة الانتشار، صار عامة الناس واعين بشكل متزايد بالطريقة التي يستمر بها التعامل مع الطبيعة وانتهاكها، بالرغم من التحذيرات الشديدة من الأوساط العلمية والطبية بشأن صحة كوكب الأرض والسكان معا. ويعترف الكثيرون الآن بأن للطبيعة حقاً في الوجود والازدهار أسوة بالبشر. وبدأ الناس يدركون أن حدود الطبيعة لا يجوز انتهاكها، وأنه ينبغي تقييد عمل الإنسان وفقاً لذلك. وتقوم هذه العلاقة على العلم والأخلاق معا.

٦٨ - وذكر الأمين العام في البيان الذي أدلى به في الحوار التفاعلي الثالث ما يلي: "عندما نحدد كوكبنا، فإننا نقوض بيتنا الوحيد - ونقوض معه بقاءنا في المستقبل. ولحسن الحظ أن الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يعون هذه المشكلة. وهم جزء من حركة متنامية تؤمن بالتنمية المستدامة. وينصت عدد أكبر فأكثر من الحكومات إلى دعواتهم إلى العمل. وقد اعتمدت دولة بوليفيا المتعددة القوميات إطاراً قانونياً يحمي تحديداً الأرض الأم. ويعترف دستور إكوادور بحقوق الطبيعة. وتقوم مجتمعات عديدة في جميع أنحاء العالم بترجمة احترامها للبيئة إلى تدابير لحمايتها"^(١٣).

٦٩ - وفي بيانها الذي أدلت به في الحوار التفاعلي الثالث، ذكرت ليندا شيهان، المديرية التنفيذية لمركز قانون الأرض (في كاليفورنيا)، أن "الصفات الأخلاقية التي تخلق بيوتا سعيدة مزدهرة - أي الحب والتعاون والصدقة والواجب - تنبع من العلاقات القوية وتخلقها. إلا أننا نبذلنا هذه الأخلاقيات لصالح نظام اقتصادي قائم على الانفصال والجشع. ويتمثل عنصر أساسي من هذا التحول في المنظور في إدراك أن العلاقات لا يمكن أن تزدهر إلا إذا اعترفنا بالحقوق المتأصلة للمشاركين فيها. وعلى مر الوقت، تعلمنا أن إنكار الحقوق يخلق الانفصال. وإذا توصلنا مع الوقت إلى الاعتراف بحقوق الأشخاص الذين عوملوا في السابق كمتلكات، بدأنا نقيم علاقات مزدهرة معهم. وتمتد هذه الدروس لتشمل العالم الطبيعي.

(١٣) انظر الحوار التفاعلي الثالث بشأن الانسجام مع الطبيعة، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، متاح بالإنكليزية على الرابط: <http://www.harmonywithnature.org>.

فنحن أولاً وقبل كل شيء مواطنون في كوكب الأرض، ويجب أن نعتزف بحقوق النظم الإيكولوجية والأنواع في الوجود والازدهار، إذا أردنا الازدهار لأنفسنا^(١٣).

٧٠ - وذكرت السيدة شيهان أيضا بأنه حينما كانت الأمم المتحدة تُعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لاحظت لجنة الصياغة أن القيمة العليا للإنسان لا تتبع من قرار سلطة دنيوية، بل من واقع الوجود. ولذا يجب أن نعتزف أيضا بأن القيمة العليا للعالم الطبيعي وحقوقه تتبع من واقع الوجود^(١٣).

٧١ - وفي أنحاء أخرى من العالم، صدرت قوانين دون وطنية وبلدية تعترف بحقوق النظم الطبيعية المحلية في الوجود والازدهار والتطور. ومن اللافت أن هذه القوانين ترفض حقوق الشركات التي تضطلع بأنشطة ضارة غير مرغوب فيها على حساب حقوق أفراد المجتمع المحلي في العيش في انسجام مع بعضهم البعض ومع البيئة. ومثلما لاحظ صندوق الدفاع القانوني عن بيئة المجتمعات المحلية، فإن هذه قوانين تدعم حقوق المجتمع المحلي في رعاية موطنه عوضا عن أن يكون شاهداً على تدميره^(١٤). وعلى سبيل المثال، اعترفت نيوزيلندا في عام ٢٠١٢ بحقوق نهر وانغانوي وروافده^(١٣).

٧٢ - ولكي تتحقق استدامة نظام اقتصادي جديد، من الضروري أن يصون الطبيعة حقاً. فالاستدامة في هذا السياق تنطوي على الاعتراف بحدود الطبيعة، وبحقوق الطبيعة، وبضرورة أن تتبنى البشرية هذه المعتقدات. ولا يمكن لنظام اقتصادي جديد أن يعامل الطبيعة كمجرد مصدر للمواد الخام لأغراض الإنتاج الصناعي، والتدفق المستمر للمزيد والمزيد من السلع، والتراكم اللانهائي لرأس المال^(١٣). والحدود ليست أحادية الاتجاه، بل هي تعمل بشكل متبادل بين الطبيعة والمجتمع. والاعتراف بحدود الطبيعة يعني وجود حدود للمجتمع؛ أما مقولة عدم وجود حدود ضرورية للمجتمع، فهي تعني إهمارنا للحدود الطبيعية^(١٥).

٧٣ - وفي الحوار التفاعلي الثالث، طرح فاندنر فالكوني الأمين الوطني لتخطيط التنمية (إكوادور) الفكرة القائلة بأن الاعتراف بالطبيعة في عملياتنا الاقتصادية والاجتماعية سوف يُترجم إلى بعدين أساسيين. والبعد الأول هو الاعتراف بآثار الديناميكا الحرارية في نشاطنا الاقتصادي البشري، تلك الآثار التي درسها بشكل شامل الاقتصاديون الإيكولوجيون. ويرى العلماء في هذا المجال أنه من الضروري فرض حدود بيولوجية وفيزيائية على الجوانب اللاعقلانية للنمو الاقتصادي، أي تلك الجوانب غير المستدامة من منظور العلم، وأن نتصور

(١٤) انظر <http://www.celdf.org>.

(١٥) Vandana Shiva, "Resources", in Wolfgang Sachs, ed., the Development Dictionary: A guide to knowledge as power, ed., Zed Press, 2012.

كبديل لها نظاما اقتصاديا يعمل طبقا لأسس الديناميكا الحرارية. والأمر الجوهرى فى هذا النهج هو وضع حدود للنمو الاقتصادى البشرى والاعتراف بحقوق الطبيعة وحدودها^(١٢).

٧٤ - أما البعد الثانى، فهو الأخذ فى الاعتبار بأنماط السلوك الاجتماعى والفردى، لا سيما تلك الموجودة فى الجنوب، بالنظر إلى جوانبها الخاصة المتعلقة بتوزيع الثروة، ونقاط الهشاشة الاجتماعية، والتراث الثقافى. وفى هذا السياق، أشار السيد فالكونى إلى أن دستور إكوادور هو أول دستور فى العالم يكفل حقوق الطبيعة وينفذها من خلال خطة صلاح وطنية تتضمن مجموعة من المؤشرات، من بينها الأثر الإيكولوجى، لرصد مستويات الاستهلاك الوطنية^(١٣).

٧٥ - وأدلى أيضا جون روزليس، أستاذ الدراسات البيئية المعاون فى جامعة سانت لورانس (نيويورك)، ببيان فى الحوار التفاعلى الثالث، حيث شرح أن العلاقة السليمة بين الاقتصاد والطبيعة هى علاقة تكون فيها الطبيعة هى الأصل والاقتصاد هو نظامها الفرعى. وقد حدد العلم بالفعل حدود الطبيعة، وبيّن أن النشاط الاقتصادى يجب أن يظل آمنا داخل تلك الحدود. وتتجلى أسس هذه العلاقة على أفضل ما يكون فى ثقافات الشعوب الأصلية القائمة على الكفاف والتي تعيش فى وئام حقيقى مع الطبيعة، حيث تحترم العتبات البيئية وتعيش فى ظل نظام "اقتصاد متزلى" أساسه الأرض. وتحظى المشاركة بأهمية خاصة للكثير من ثقافات الكفاف، ولذا كثيرا ما يطلق على هذه الثقافات اسم "الاقتصادات الأخلاقية". وقد اعترفت ثقافات الشعوب الأصلية منذ أمد بعيد بحقوق الطبيعة الأم، وبوفرهما المغذية، وتكاملها الهيكلى، وحدودها^(١٣).

٧٦ - وبمناسبة الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلمانى الدولى فى كيتو، اجتمع أعضاء البرلمان لمناقشة موضوع "من النمو المستمر إلى التنمية الهادفة: العيش الكريم: نهج جديدة وحلول جديدة". وجاء فى بيان كيتو الذى اعتمده الجمعية فى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣ ما يلى: "الدورة المستديرة لتزايد الاستهلاك والإنتاج التى تشكل صميم النموذج الاقتصادى الحالى لم تعد، فى عالم محدود الموارد، دورة قابلة للاستمرار. والنمو وحده ليس هو الحل الذى نواجه به تحديات عصرنا الاجتماعى والاقتصادية والبيئية؛ بل بات فى الواقع جزءا من المشكلة. وسيكون من الضرورى اتباع نهج مختلف يركز على الوفاء بجميع أبعاده إذا كان لنا أن نتطور لنصبح مجتمعا عالميا قادرا على الامتثال للقيم الإنسانية الأساسية المتمثلة فى السلام والتضامن والانسجام مع الطبيعة"^(١٦).

(١٦) انظر <http://www.ipu.org>.

٧٧ - وذكرت لين هارمون، عميدة كلية القانون البيئي في كلية القانون بجامعة بيس في نيويورك بأن قرار الجمعية العامة ٧/٣٧ (المرفق) المتعلق بالميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢ ذكر في المبدأ ٥ أن الطبيعة سوف تحترم وعملاتها الأساسية لن تبدل وأن المبادئ الواردة في الميثاق يجب أن تنعكس في قانون وممارسة كل دولة، وكذلك على الصعيد العالمي. وأشارت السيدة هارمون إلى أنه من الواضح أن المجتمع الدولي ليس ملتزماً بمبدأ عدم الإضرار. فالقوانين القائمة والمستويات الراهنة لإنفاذ القانون ليست كافية للحيلولة دون ارتفاع درجات الحرارة العالمية ومنع انهيار النظم الإيكولوجية والأنواع.

٧٨ - ويعي القانونيون البيئيون وعلماء البيئة أنه إلى جانب حق الإنسان في بيئة صحية، ينبغي أن تكون حقوق الطبيعة محل دراسة وتنفيذ أوسع من أجل كفالة خيرنا الجماعي - وهي خطوة اتخذتها بعض البلدان بالفعل من خلال رعاية الطبيعة على نحو ما ترعانا الطبيعة.

٧٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، عرض الفيلم الوثائقي المعنون "الأرض من الفضاء"، الذي أنتج بعد مشاورات مكثفة مع علماء من "الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء" في الولايات المتحدة (وكالة ناسا)، معلومات واردة من ١٢٠ من سواتل رصد الأرض المحدقة فينا من الفضاء. وتكشف البيانات الواردة من هذه السواتل والمحولة إلى متواليات بصرية الشبكة المعقدة والمفاجئة للقوى التي تحافظ على الحياة على كوكب الأرض. فمن العالم المجري لجزيئات المياه المتبخرة فوق المحيطات إلى المجال المغناطيسي الذي يفوق حجماً الأرض نفسها، تكشف البيانات الجمال والتعقيد المذهلين لكوكبنا المتغير.

٨٠ - وفي السرد المصاحب للفيلم، يقول بيير سيلرز من مركز غودارد لرحلات الفضاء التابع لوكالة ناسا إنه يمكن النظر للعالم كنظام ضخم واحد، تتصل جميع عناصره عبر الغلاف الجوي والمحيطات، وهو يدور حول الشمس. وتبين بيانات السواتل أننا نعيش في نظام مترابط، وأن عمليات مختلفة تجري في أجزاء مختلفة من العالم، حيث نشهد الرياح الموسمية في بعض أجزاء العالم وعواصف الصحراء في أجزاء أخرى.

٨١ - وقد أدى نجاحنا كنوع إلى النمو السكاني السريع، واليوم يمكن ملاحظة وجودنا في ٨٠ في المائة من مساحة العالم. ونحن كنوع نؤثر على مختلف الدورات الطبيعية التي تحكم كوكبنا. وثمة عوامل كثيرة تضطلع بدور في التغيرات الكبرى التي تحدث في العالم الطبيعي من حولنا، لا سيما في أنماط المناخ، ولكن معظم العلماء متفقون على أن النشاط البشري هو القوة الدافعة الرئيسية.

ثامنا - الخلاصة

٨٢ - نجد أنفسنا اليوم عند منعطف كبير آخر، ونحن نحاول أن نحدد خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم جدا أن تهدف الخطة إلى تأمين استدامة الطبيعة بدلا من تحويلها إلى مورد يغذي نظامنا الاقتصادي. إن كلمة "مورد" بالإنكليزية كانت تعني الحياة في الأصل. وجذورها من الكلمة اللاتينية "surgere"، التي توحي بصورة نبع يفور من الأرض باستمرار. ولهذا فإن المفهوم كان يسلط الضوء على قدرة الطبيعة على إعادة تجديد نفسها ويلفت الانتباه إلى قدرتها الخلاقة الهائلة. علاوة على ذلك، فإن الكلمة تجسد فكرة تقليدية عن العلاقة بين البشر والطبيعة: أي حيث إن الطبيعة تُسبغ عطاياها على البشر، يجب عليهم في المقابل أن يظهروا الاحترام لها وألا يلحقوا بها أي أذى لأنها مصدر ذلك السخاء. وفي الزمن الحديث، باتت كلمة "مورد" تعني المنفعة المتبادلة والتجدد^(١٥).

٨٣ - ولكن مع مجيء عصر الصناعة والاستعمار، حدث انقطاع مفاهيمي، وأصبحت عبارة "موارد طبيعية" تعني تلك الأجزاء من الطبيعة التي تلزم كمدخلات في الإنتاج الصناعي والتجارة. وبعد اختفاء القدرة على التجدد، فقد موقف المنفعة المتبادلة أيضا الأرضية التي كان يقف عليها: ونحن نفترض خطأ، أن الإبداع والاجتهاد البشريين هما ببساطة اللذان يعطيان الآن قيمة للطبيعة.

٨٤ - وفي المناقشات التي تسبق صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن تتبوأ الطبيعة مركز الصدارة في التنمية المستدامة. ويجب أن نستعيد الحكمة القديمة التي كانت تحذرننا بعناية من أن الثروة الاقتصادية غير قابلة من الناحية الوجودية للتحويل إلى حياة، وهذه الحقيقة يصورها القول الشائع لشعوب أمريكا الأصليين: "عندما تُقطع آخر شجرة، وتُصطاد آخر سمكة، ويلوّن آخر نهر، وعندما يصيبنا تنفسُ الهواء بالمرض، سوف تدركون أنكم لا تستطيعون أن تأكلوا المال".

تاسعا - التوصيات

٨٥ - استنادا إلى التحليل السابق، والعرض الذي جرى تقديمه في الحوارات التفاعلية الثلاثة بشأن الانسجام مع الطبيعة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، نُشجع الدول الأعضاء على أن تراعي التوصيات التالية في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة:

(أ) مواصلة بناء شبكة معرفية من الممارسين والمفكرين والأكاديميين الذين يحظون بالاحترام ويعملون في طليعة حقولهم في العلوم الطبيعية والاجتماعية، بما في ذلك الفيزياء، والكيمياء، وعلم الأحياء، وعلم البيئة، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، والقانون، والأخلاق، والأنثروبولوجيا والطب وعلم اللغة، لطرح تصور شمولي لنموذج اقتصادي جديد يعكس مبادئ وعناصر وقيم العيش في انسجام مع الطبيعة، والاعتماد على المعلومات العلمية الحالية، وخصوصا المستفاد من مراكز التفوق في علوم الفضاء، التي تصور النتائج في شكل مرئي؛

(ب) تشجيع الجامعات والمؤسسات البحثية على طرح فهم معاصر للاقتصاد، مع الأخذ بعين الاعتبار خير البشرية جمعاء والطبيعة وفقا لكل من العلم والأخلاق؛

(ج) الاعتراف بالطبيعة والترابط الجوهري بين الإنسان والطبيعة وتوجيه العناية بهما، بما في ذلك، وفق ما يراعي الظروف الوطنية، من خلال اعتماد قوانين وأحكام دستورية قابلة للتنفيذ تمشيا مع مبادئ ريو والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(د) دعم وتعزيز ثقافات الشعوب الأصلية التي تعيش بالفعل في انسجام مع الأرض وأن نتعلم منها، وتقديم الدعم للجهود المبذولة انطلاقا من المستوى الوطني وصولا إلى مستوى المجتمع المحلي لتعكس حماية الطبيعة في قوانين وأنظمة الحكم وتنفيذ تلك القوانين لخير البشر وعالم الطبيعة؛

(هـ) التشجيع على اتخاذ تدابير أوسع في السياسات من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتشجيع أعمال اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن اعتماد تدابير أوسع نطاقا لإحراز التقدم والمشاركة في هذه الأعمال، ومتابعة النتائج والتوصيات المنبثقة عن هذه الأعمال^(١٧)؛

(و) تسليط مزيد من الضوء على الأعمال التي تضطلع بها الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين وشبكة المعرفة المتنامية حول هذا الموضوع وتقديم الدعم لها، وذلك من خلال موقع الأمم المتحدة على الإنترنت، الانسجام مع الطبيعة، (www.harmonywithnatureun.org)، وذلك تمشيا مع الفقرة ٤٠ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو

(١٧) انظر E/2013/24، القرار ٤٤/١١٤.

إليه"، من أجل تطوير نهج وإجراءات شاملة ومتكاملة تُرشد البشرية في العيش في انسجام مع الطبيعة، وتؤدي إلى بذل جهود لاستعادة صحة وسلامة نظام الأرض.

(ز) إدراج بند فرعي بعنوان "الانسجام مع الطبيعة" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة كمدخل لمناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.